

الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام

و. عبد الحميد الأفصاري

المقصود بالحقوق السياسية هي تلك الحقوق التي يشترك الافراد بمقتضاها في شئون الحكم والادارة ، كحق الانتخاب وحق الاشتراك في استفتاء شعبي ، وحق الترشيح لعضوية الهيئات النيابية ، أو لرئاسة الدولة .

فما موقف العلماء من هذه القضية ؟

نجد في هذا المجال ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول :

وهو لجمهور الفقهاء القدامى ، وبعض المعاصرين ، وحاصله : عدم إعطاء المرأة هذه الحقوق مطلقاً .

الاتجاه الثاني :

وهو لمعظم علماء الشريعة المعاصرين ، وهم يرون : أن الإسلام لم يحرم المرأة حقوقها السياسية ، باستثناء رئاسة الدولة ، ولكنهم يرون : أن المجتمع لم يتهيأ بعد لمزاولة تلك الحقوق مزاولة فعلية .

الاتجاه الثالث :

وهو لبعض العلماء المعاصرين ، وهم يرون : أن الإسلام لا يحرم المرأة من الحقوق السياسية مطلقاً ، وأن المسألة « اجتماعية سياسية » ولذلك يجب ترك حل هذه المسألة ، تبعاً للظروف الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية^(١)



(١) الدكتور عبد الحميد متولى ، مبادئ نظام الحكم في الإسلام ص ٩٠٥ .

أدلة الفريق الأول

أولاً : من القرآن الكريم

١ - قوله تعالى : ﴿ الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم ﴾^(١) .

فهو قد حصر القوامة في الرجال ، لأن المبتدأ المعروف بلام الجنس منحصر في خبره ، إلا أنه هنا حصر إضافي ، أى بالنسبة للنساء ، فمعناه : « القوامة للرجال على النساء لا العكس »^(٢) .

والمجالس النيابية إنما تقوم مقام « القوام » لجميع الدولة ، لأنها ليست وظيفتها مجرد التشريع وسن القوانين ، بل هي بالفعل تسير دفة السياسة في الدولة^(٣) .

ويناقش هذا : بأن الآية نزلت في سبب خاص ، فهي خاصة بالواقعة ، ولكن هذا مردود ، بأن المعتمد في الأصول : أن العبرة بعموم اللفظ .

ويناقش ثانية : بالتسليم بالعموم ، ولكنه في شؤون الأسرة ، وقوامة رب الأسرة عليها ، ولا علاقة للآية بالحقوق السياسية ، والدليل على ذلك : تركيب الآية وسياقها^(٤) .

١ - من الآية ٣٤ من سورة النساء .

٢ - الدكتور إبراهيم عبد الحميد : « نظام القضاء في الإسلام » جامعة الأزهر . كلية الشريعة والقانون . الدراسات العليا . ص ٣٠ ، وراجع في أن الخبر النكرة مع المبتدأ يفيد الحصر « شرح تنقيح الفصول » للإمام القرافي . مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٣ . ص ٥٩ .

٣ - الأستاذ أبو الأعلى المودودي : « نظرية الإسلام وهدية » ص ٣١٧ .

٤ - وفي ذلك رد على قول الأستاذ المودودي : إن القرآن لم يقيد قوامية الرجال على النساء بالبيوت ، لأنه لم يأت بكلمة (في البيوت) في الآية . ص ٣١٩ من نفس كتابه .

وأيضاً : فالعموم المدعى منقوض بصلاحية المرأة للولايات الخاصة اتفاقاً ، كالوصاية على اليتيم ، ونظارة مال الوقف ، واستحباب أن تفرد النساء بقاض إذا كان طرفاً الخصومة منهن^(١) ، فصح أن الآية مقصورة على الولاية الأسرية .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ، وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾^(٢) .

٣ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾^(٣) ووجه الاستدلال من الآيتين :

أن القرآن كلف المرأة بالبقاء في بيتها ، ولا تخرج منه إلا لضرورة ، وهي مأمورة بالاحتجاب عن الرجال ، وعدم الاختلاط بهم ؛ فيجب أن تبعد المرأة عن زحمة الحياة السياسية .

وهذه الآيات ليست مقصورة على نساء النبي ﷺ وإلا لكان لسائر المسلمات أن يتبرجن ، كما لا يمكن الادعاء بأن نساء النبي ﷺ بهن عجز ، دون سائر النساء ، حتى لا يقمن بالأمور خارج البيت^(٤) .

المناقشة :

إن سياق آية : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ واضح الدلالة على خصوصية هذا الحكم بنساء النبي ﷺ ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ ﴾ ، لستن كأحد من النساء . إن اتقيتن

(١) الدكتور إبراهيم عبد الحميد ، المرجع السابق . ص ٣٠ .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الأحزاب .

(٤) نظرية الإسلام وهديه ، ص ٣١٩ .

فلا تخضعن بالقول ، فيطمع الذي في قلبه مرض ، وقلن قولاً معروفاً ،
وقرن . . الآيات ﴿ .

كما أن آية الحجاب إنما تختص أيضاً بنساء النبي ﷺ . يقول الله : ﴿ يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا ، لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ ، غَيْرَ نَاطِرِينَ
إِنَاهُ ، وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ، وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ
لِحَدِيثٍ . إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيَ مِنْكُمْ ، وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيَ مِنْ
الْحَقِّ ، وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ . . . إلخ ﴿ .

وليس بدعاً أن يكون ثمة حكم خاص بنساء الرسول ﷺ دون غيرهن ،
فقد حُرِّمَ مثلاً على نساء الرسول أن يتزوجن من بعده ، كما ضوعف لهن
العذاب إذا ارتكبن فاحشة .

ويناقش الدكتور « عبد الحميد متولى » قول الأستاذ « أبو الأعلى
المودودي » : هل كان بنساء النبي ﷺ عجز دون سائر النساء ، حتى يؤمرن
بملازمة البيت ؟

بأن هذا قول قد جانبه التوفيق ؛ لأن المراد بالأمر بالاستقرار هنا :
الاستقرار الذي يحصل به وقارهن ، وامتنازهن على سائر النساء ، بأن يلازم
البيوت في أغلب أوقاتها^(١) .



(١) الدكتور عبد الحميد متولى - المرجع السابق ٨٧٤ وهو ينقل هذا التفسير عن
الألوسي في كتابه روح المعاني ج ٢٢ ص ٩ .

ثانيا : من السنة النبوية

١ - قوله ﷺ : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن » .

وهذا دليل على أفضلية الرجل ، وكمال عقله ، ولهذا فهو القوام على أمر المجتمع .

المناقشة :

إننا إذا رجعنا إلى الحديث الشريف نجد أن الرسول ﷺ وضع نقصان العقل والدين بالآتي : « قلن : وما نقصان ديننا ، وعقلنا يا رسول الله ؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان عقلها ! أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان دينها ! »^(١) .

فإذن نقصان العقل مقصور على أمر واحد وهو أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ، والسبب في ذلك - كما وضحه القرآن الكريم - : « أن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى »^(٢) . وذلك لأن العاطفة لها تأثير كبير في الحياة النفسية والعقلية للمرأة .

وهذا لا يعنى بأى حال أفضلية الرجل ، وأنه أكمل عقلا ، ولا يعنى إهانة للمرأة ، أو اتهامها بنقص عقلها ، ولكن لما كانت المسائل المالية بعيدة عن اهتمامات المرأة ، وخوفا من غلبة العاطفة والنسيان ، كان اشتراط شهادة امرأتين في مثل هذه الأمور أحكم ! ومثل ذلك يقال في باب (الدماء) .

(١) راجع تمام الحديث : إرشاد السارى لشرح صحيح البخاري للقسطلاني - المجلد

الأول ص ٣٤٧ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٢) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

وكل ذلك محمول على باب زيادة الاحتياط ، وحتى لا يكون هناك أدنى قدر من الشك في مثل هذه الأمور .

وإلا لو كان الأمر أمر نقص عقل لما قبلت شهادتها مطلقاً في كل الميادين ، ولكننا نعرف أن شهادة المرأة تقبل فيما يخصها من الولادة والرضاع والنسب ، وكذلك في الأمور التي لا يطلع عليها الرجال غالباً^(١) .

لأنها لا تنسى في مثل هذه الأمور القريبة من اهتماماتها ، بل هي أقوى ذاكرة فيها من الرجل ، ولذا تقبل شهادتها في هذا المجال منفردة^(٢) .

(١) راجع : « الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية » للإمام ابن قيم الجوزية ، ت ٧٥١هـ ، ص ٩٢ المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦١ .

(٢) في هذه المسألة كتب الشيخ محمود شلتوت في « الإسلام عقيدة وشريعة » مانصه : « وليس معنى هذا أن شهادة المرأة الواحدة ، أو شهادة النساء اللاتي ليس معهن رجل ، لا يثبت بها الحق ، ولا يحكم بها القاضى ، فإن أقصى ما يطلبه القضاء هو البينة ، وقد حقق العلامة « ابن القيم » أن البينة في الشرع أهم من الشهادة ، وأن كل ما يتبين به الحق ويظهر هو بينة ، يقضى بها القاضى ويحكم ، ومن ذلك يحكم القاضى : بالفرائض القطعية ، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمأن إليها . واعتبار المرأتين في الاستيثاق كالرجل الواحد ليس لضعف عقل المرأة الذى يتبع نقص إنسانيتها ويكون أثراً له ، وإنما هو لأن المرأة - كما قال الأستاذ الشيخ محمد عبده - : « ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاضات ، ومن هنا تكون ذاكرتها فيها ضعيفة ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية ، التى هى شغلها ، فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل ، ومن طبع البشر عامة أن يقوى تذكرهم للأمور التى تهمهم ويمارسونها ، ويكثر اشتغالهم بها » .

ثم يضيف قائلاً : « والآية جاءت على ما كان مألوفاً في شأن المرأة ، ولا يزال أكثر الناس كذلك ، لا يشهدن مجالس المداينات ولا يشتغلن بأسواق المبيعات ، واشتغال بعضهن بذلك لا ينافي هذا الأصل الذى تقضى به طبيعتها في الحياة .

ولا يمكن الاستنتاج من هذه الجزئية نقص أهليتها أو عقلها - مطلقاً -
فعقل المرأة كعقل الرجل سواء بسواء ، وإذا كان الرسول ﷺ عبر « بنقص
العقل » هنا ، فلم يرد ذلك حقيقته ، وإنما أراد « غلبة العاطفة » في حالات
معينة على العقل ، فهو من باب التشبيه لا الحقيقة الدائمة .

ولهذا فلا يعول على هذا الحديث في حرمان المرأة من الحقوق السياسية .
ولا داعي لأن نطعن في صحة الحديث ، كما فعل الدكتور عبد الحميد
متولى^(١) .

وإذا كانت الآية ترشد إلى أكمل وجوه الاستيثاق ، وكان المتعاملون في بيئة يغلب
فيها اشتغال النساء بالمبيعات ، وحضور مجالس المداينات ، كان لهم الحق في
الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل ، متى اطمأنوا إلى تذكرها وعدم نسيانها ،
على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانه » .

ويقول : « هذا وقد نص الفقهاء على أن من القضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة
وحدها : الولادة ، البكارة ، عيوب النساء الباطنية ، ورأوا قبول شهادتها في الدماء
إذا تعينت طريقاً لثبوت الحق ، وشهادة الرجل كالمرأة في اللعان » .

(راجع ص ٢٦١ - ٢٦٢ بتصرف) .

(١) حيث ذكر في ص ٨٨٢ من كتابه « مبادئ نظام الحكم في الإسلام » أنه . « لو كان
الحديث صحيحاً ، وأن النساء ناقصات عقل ودين ، لوجب الحجر عليهن في
التصرف في أموالهن ، ولما استشار الخلفاء الراشدون النساء ، وكان في مقدمتهن
زوجة الخليفة عثمان ، حيث كانت تشير عليه بالرأى في أحلك الظروف ، ولما شاور
الرسول ﷺ أم سلمة في الحديبية ، ولما أجاز الإمام أبو حنيفة للمرأة أن تتولى القضاء
في بعض الحالات ، ولما كان منهن من دخل في عداد الصحابة الذين عرفوا
بالإفتاء ، ولما عرف كثير منهن في التاريخ الإسلامي من عالمات في الحديث والفقه
والأدب ونحوه .

فالحديث صحيح ، والرسول ﷺ فسرهُ التفسير الذي يكرم المرأة ويقدرها .

ولا يؤخذ من الحديث بحال من الأحوال نقصان عقل المرأة بالمعنى الحقيقى ، حتى نرتب عليه حرمانها من الحقوق السياسية . غاية الأمر . . راعى الإسلام ضعف المرأة ونسيانها ، في ميادين العقود ، والتجارة ، فاشتراط ما اشترطه ضمناً للحقوق ، ولا يفهم منه شيء أكثر من ذلك . وإلا لو كان الأمر أمر نقص عقل حقيقة ، لما استشار النبي ﷺ أم سلمة في الحديبية^(١) .

ولهذا ذهب الأستاذ خالد محمد خالد قائلاً^(٢) :

« إن المقصود هو نقصان الخبرة ، والثقافة ، والتجربة ، فإذا توفرت هذه جميعاً للمرأة عن طريق التربية والتثقيف ، فليس بين عقلها وعقل الرجل

وكيف تستسيغ العقول صحة الحديث وقد كانت أول من آمن بالرسول امرأة ، وحين جمع القرآن رسمياً في مصحف واحد وضع لدى امرأة ، وكيف والله - سبحانه وتعالى - يقول في إحدى النساء وهى السيدة مريم : ﴿ وإذ قالت الملائكة : يا مريم ، إن الله اصطفاك ، وطهرتك ، واصطفاك على نساء العالمين ﴾ ؟ آل عمران ٤١ .

ثم ينتهى إلى القول بأن هذا الحديث لا يتفق مع روح الإسلام ومع ما صنعه من تكريم المرأة .

(٢) راجع كشف الخفاء ، ص ٢٧ حيث يقول : « فصار دليلاً لا ستشارة المرأة الفاضلة وكذلك ابنة شعيب في أمر موسى عليهما الصلاة والسلام » .
وراجع فتح البارى ٢٧٥/٦ .

(٣) الأستاذ خالد محمد خالد : « الديمقراطية أبداً » ، دار الكتاب اللبناني ، ط ٤ ، سنة ١٩٧٤ ، ص ٢٤٠ .

تفاوت ، كما نرى اليوم من تفوق الطالبات على الطلبة في الجامعات والمعاهد وهذا حق .

ثم لماذا ننسى آخر الحديث ونذكر أوله فقط ؟ إن الحديث بطوله يقول : « ما رأيت أذهب لللب الرجل من إحداكن » فلو كان النقص هنا بمعنى البلاهة والعجز فكيف يغلب أصحاب العقول والألباب ؟ » .

٢ - رويت أحاديث نسبت للنبي ﷺ حاصلها : أن المرأة ليست أهلاً للمشاورة ، ومن ذلك :

(أ) « شاوروهن وخالفوهن » .

(ب) وعن عائشة مرفوعاً : « طاعة النساء ندامة » .

(ج) و « هلك الرجال حين أطاعت النساء » .

(هـ) وروى عن عمر : « خالفوا النساء ، فإن في خلافهن البركة »

(هـ) وروى عن أنس مرفوعاً : « لا يفعلن أحدكم أمراً حتى يستشير ، فإن لم يجد من يستشير فليستشر امرأة ثم ليخالفها ، فإن في خلافها البركة » .

المناقشة :

(أ) وفي هذه الأحاديث وأمثالها يقول الشيخ ناصر الدين الألباني : وأما حديث : « شاوروهن وخالفوهن » فلا أصل له مرفوعاً . وقال صاحب تحفة الأحوذى : قال صاحب مجمع البحار في كتابه « تذكرة الموضوعات » : لم أره مرفوعاً^(١) .

(١) راجع الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ، المجلد الأول ، رقم ٤٣٠ . وتحفة الأحوذى ، ٥٤٤/٦ .

(ب) والروى عن عائشة : « طاعة النساء ندامة » قال صاحب « تحفة الأحوذى » : إنه ضعيف . وقال الألباني : موضوع . وقال الصنعاني : حديث عائشة موضوع .

(ج) وحديث « هلك الرجال » قال الألباني : إنه ضعيف ، رغم تصحيح الحاكم . وموافقة الذهبي ، وقال : وهذا ذهول منه ، فقد ذكر الذهبي في ترجمة بكار في « الميزان » قال ابن معين : ليس بشيء . وقال ابن عدى « هو من جملة الضعفاء » ثم إن معناه ليس صحيحاً على إطلاقه ، بدليل استشارة أم سلمة رضى الله عنها .

(د) والروى عن عمر : « خالفوا النساء » قال الألباني : ضعيف .

(هـ) والروى عن أنس : « لا يفعلن أحدكم أمراً ... » قال صاحب تحفة الأحوذى : « وفي سنده عيسى » ضعيف جداً . وهو أيضاً منقطع . وقد استدرك عليه أيضاً ابنة شعيب في أمر موسى عليه السلام . ولذا قال صاحب الفتح في تعليقه على مشاورة أم سلمة : وفيه فضل المشورة وجواز مشاورة المرأة الفاضلة^(١) .

٣ - روى عن الرسول ﷺ قوله : « إذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاؤكم ، وأمركم إلى نسائكم ، فبطن الأرض خير من ظهرها .. » الحديث^(٢) .

(١) راجع في تحقيق هذه الأحاديث : الشيخ ناصر الدين الألباني « الأحاديث : ٤٣٠ » ٤٣٥ ، ٤٣٦ من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، المجلد الأول ، الطبعة الثانية ، دمشق ١٣٨٤ هـ . كذلك تحفة الأحوذى للإمام المباركفوري ٥٤٤/٦ . وفي استشارة المرأة راجع : فتح الباري ٢٧٥/٦ ، وكشف الخفاء حديث ١٥٢٩ و ١٦٤٨ ، ص ٣ و ٣٧ .

(٢) رواه الترمذى وقال : « حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح المري ، وصالح في أحاديثه غرائب لا يتابع عليها » .

راجع : تحفة الأحوذى للإمام المباركفوري ٥٤٤/٦ . مشكاة المصابيح للشيخ^١ ولي الدين الخطيب ، ص ٦٩٥ ، ج ٢ . وقد سبق ذكر هذا الحديث .

وجه الاستدلال :

إن إعطاء الحقوق السياسية من انتخاب ، وترشيح ، يؤدي بها إلى أن يكون أمر المجتمع إلى النساء ، وهذا منهى عنه في الحديث .

المنافسة :

الحديث غريب ، كما قال عنه الترمذی ، و غرابة الحديث واضحة في كلماته وسياقه وروحه ، وحتى لو سلم بصحته ، فلا يعنى إعطاء المرأة حقوقها السياسية أن أمر المجتمع كله للنساء ، ولهذا يقول الأستاذ عبد المتعال الصعيدي : « فإنما تكون أمورنا إلى النساء إذا انقلبت الأوضاع بيننا » فقام النساء بأعمال الرجال ، وقام الرجال بأعمال النساء « ففقدوا في المنازل للطبخ وتربية الأولاد ، وقام النساء بأعمال الدولة خارج المنازل » أو صار الحال إلى قريب من ذلك أما إذا قام وسط الرجال قليل من النساء ببعض الأمور ، فإنه لا يصدق على مثل هذا أن الأمور فيه لنسائنا ، لأن الأمور لا تزال فيه بيد الرجال ، وإن كان يشاركهم فيها قليل من النساء ، فالحديث إذن ظاهر في حالة انقلاب الأوضاع بين الفريقين بأن تكون أمورنا كلها أو جلها إلى نسائنا^(١) .

٤ - روى البخاري وأحمد والنسائي وصححه عن أبي بكرة ، أنه لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال : « لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة »^(٢) .

وجه الاستدلال :

الحديث ، وإن كان بصيغة الخبر إلا أنه خبر لا يتخلف ، لأنه خبر الصادق المصدوق « أخبرنا فيه بخسران ، وعدم فلاح من تولى عليهم امرأة » ولا شك

(١) الأستاذ عبد المتعال الصعيدي ، من أين نبدأ - الخانجي بمصر ، ص ١١٢ .

(٢) نيل الأوطار للإمام الشوكاني (ط ٣) سنة ١٩٦١ « الباب الخليلي ٢٧٣/٨ .

أن ذلك ضرر ! والضرر يجب اجتنابه . فيجب اجتناب ما يؤدي إليه وهو تولية المرأة . لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وهذا يساوى تماماً من حيث المال ما لوقلنا : إنه خبر منه ﷺ في معنى النهي . وسواء كان نهياً محضاً ، أم خبراً لفظاً إنشاءً معنى . فإنه عام في جميع الولايات إلا الولايات الخاصة للاتفاق عليها . وهذا العموم يؤخذ من الصيغة « أمرهم » إذ هي مفرد مضاف لمعرفة . فتشمل جميع الولايات العامة^(١) من إمامة كبرى ، وقضاء ، وقيادة جيوش .

وعلة هذا الحكم هي « الأنوثة » حيث أناط الحكم بـ « امرأة » وواضح أن الأنوثة ليس من مقتضاها عدم العلم والمعرفة ، ولا عدم الذكاء والفطنة . وإنما شيء وراء ذلك ، وهو العاطفة ، والعوارض الطبيعية . التي تضعف من قوة المرأة المعنوية ، وتوهن من عزيمتها^(٢) .

المناقشة :

وقد نقش هذا الاستدلال : من قبل الفريق القائل بإعطاء المرأة الحقوق السياسية عدا الإمامة العظمى ، وهؤلاء يمثلون « الفريق الثاني » ، وكذلك نقش من قبل « الفريق الثالث » الذي لا يرى بأساً بإعطاء المرأة جميع حقوقها السياسية .

ونستعرض هذه المناقشات وردودها على الوجه التالي :

أولاً : مناقشة الفريق القائل بإعطاء المرأة حقوقها السياسية عدا الإمامة العظمى . وذلك من وجهين :

(١) مذكرة الدكتور إبراهيم عبد الحميد . ص ٣١ .

(٢) من فتوى جماعة كبار العلماء بالأزهر . رمضان ١٣٧١ هـ ، يونيو ١٩٥٢ م نقلا عن مذكرات في نظام الحكم في الإسلام ، للشيخ أحمد الفاضل ، ص ٥٨ .

الوجه الأول :

أن كلمة « أمرهم » في الحديث « تعنى الأمر الشامل لمجموع الأمة وجميع شئونها ، وهذا إنما ينحصر في الإمامة العظمى ، ولا تتعداها إلى الولايات الأخرى ، من قضاء ، وقيادة ، ووزارة .

وأجيب على هذا الوجه :

بأن المقرر في الأصول : أن الحكم على العام من قبيل « الكلية » ؛ فالحكم الواقع على العام في أى قضية واقع على فرد من أفراد العام . فإذا قال شخص : « جاء أولادى » كان هذا في قوة قضايا بعدد أولاده كأنه قال : جاء فلان . وجاء فلان ، وجاء فلان .. وهكذا .

وعلى ذلك ، يكون الحديث في قوة قضايا . بعدد ولايات الدولة العامة . فكأنه قال : لن يفلح قوم ولوا الخلافة امرأة . ولن يفلح قوم ولوا الوزارة امرأة . ولن يفلح قوم ولوا القضاء امرأة .

وأما القول بأن المراد : جميع شئون الدولة . وهى لا تكون إلا في منصب الإمامة ، فهذا غفلة عما اتفقت عليه كلمة الأصوليين في دلالة العام ، وعلى ذلك لا يمكن حمل الحديث على الإمامة فقط^(١) .

ورّد هذا الجواب بأمرين :

١ - أن عموم المفرد المضاف إلى معرفة ، ليس موضع وفاق . فقد قيل : إنه للجنس ، وهذا لا يفيد هنا .

وقيل : إنه إذا احتمل « العهد » توقف على القرينة الصارفة ، إما إلى « العهد » وإما إلى « العموم » ، واحتمال العهد هنا ، وأن المراد :

(١) الشيخ عبد العال عطوة : « نظام القضاء في الإسلام » - جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون . الدراسات العليا . قسم السياسة الشرعية ١٩٧٣ ص ١٨ .

« الإمامة العظمى » هنا قائم ، والصارف إليه الاتفاق على جواز ، وصحة إسناد الولايات الخاصة إلى المرأة ، لما أن المناط فيه — إذا حررناه — إنما هو « القدرة على الولاية » فيدور الحكم مع هذه القدرة « وجوداً وعدماً ، دون نظر إلى عموم الولاية أو خصوصها ، إذ لا تأثير لشيء من ذلك ، باستثناء ما أخرج به النص والاجماع »^(١) .

٢ — إذا سلم بأن المفرد المضاف لمعرفة من صيغ العموم ، كما هو المرجح في الأصول ؛ فإن القرينة — باتفاق الأصوليين — قد تصرف حكم العام عن الكلية إلى الكل « المجموع » ، كما في قولك : « الرجال يحملون الصخرة العظيمة » وقد علمنا ما هي القرينة الصارفة في موضوعنا إلى مجموع أمور الرعية^(٢) .

الوجه الثاني :

إن الحديث مخصوص بالإمامة العظمى ، والدليل : أهلية المرأة للولايات الخاصة ، فالذى يلحظ هذه الأهلية ، ويفهم مناطها لا يسعه إلا تعميمها « وقصر الولاية — المنهى عنها في الحديث — على الولاية التي تستمد منها سائر الولايات أعنى : ولاية الحاكم الأعلى .

وليقل الأصوليين بعد ذلك ما شاءوا^(٣) ؛ فالقاعدة العامة : هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات إلا ما استثنى بنص صريح « وقصر رئاسة الدولة على الرجل دون المرأة ، يعد إذاً استثناء من هذه القاعدة العامة ، والاستثناء لا يجوز القياس عليه »^(٤) .

(١) نظام القضاء في الإسلام « الدكتور إبراهيم عبد الحميد ، ص ٣٢ .

(٢) المرجع السابق « ص ٣٣ .

(٣) الدكتور إبراهيم عبد الحميد « المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٤) الدكتور عبد الحميد متولى « مبادئ نظام الحكم في الإسلام ، ص ٨٧٨ .

ثانيا : مناقشة أصحاب الاتجاه الثالث القائل بإعطاء المرأة جميع حقوقها السياسية لحديث : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

وهؤلاء يناقشون هذا الاستدلال بالآتي :

١ - الحديث مخصوص بواقعة معينة :

لأنه ورد في واقعة خاصة يمكن أن يقيد بها . فقد صدر هذا الحديث منه ﷺ ، لما بلغه أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى ، وذلك لعدم من يتولى الملك من البنين ، لأن الله تعالى أبادهم بدعائه ﷺ . حين أرسل كتابه إلى كسرى فمزقه . فدعا عليه بأن يمزق الله ملكه كل ممزق ، فاستجاب الله لهذا الدعاء . وأخذ بعضهم يقتل بعضاً . حتى أفضى هذا إلى تمليك المرأة ؛ لأنهم لم يجدوا من يصلح له من الرجال .

ومن يصل إلى هذا لا يفلح أمره ، فيجوز أن يكون قوله ﷺ : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » خاصاً بهذه الواقعة التي ورد فيها ، لعدم الصلاحية في رجالهم .

وهذه مسألة خلافية في أصول الفقه ، فقد ذكر الغزالي في « المستصفى »^(١) : « أن ورود العام على سبب خاص لا يسقط دعوى العموم ، وقال قوم : يسقط عمومهم ، وهو خطأ ، نعم يصير احتمال التخصيص أقرب ، ويقنع فيه بدليل أخف وأضعف ، وقد يعرف بقرينة اختصاصه بالواقعة » .

ومن الممكن هنا الاستناد على قرينة للتخصيص في موضوعنا . لأن الظاهر من الحديث أنه خبر عن عدم الفلاح في الدنيا ، وأنه خاص بمثل حال أهل

(١) المستصفى من علم الأصول ، للإمام أبي حامد الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ ، مكتبة الجندي بالقاهرة ، ص ٣٣٥ .

فارس من عدم صلاحية رجالهم ، فيجب أن يكون خاصاً لا عاماً ، لأن من الأقسام — في عصرنا وغيره — من ولوا أمرهم امرأة فأفلحوا . وحينئذ يجب تخصيص عموم هذا الحديث « بالواقعة التي ورد فيها ونحوها ، وهي الواقعة التي يفقد فيها الرجال الصالحون للملك ، فيعدل عنهم إلى النساء ، لأن كل قوم يصلون إلى مثل هذا الحال لا يفلحون أبداً » فالرجال هم الذين عليهم المعول في أمور الدولة . فإذا فقدت صلاحيتهم فقدت صلاحية النساء من باب أولى ، وآل أمرهم إلى الزوال بالضرورة^(١) .

ولكن أصحاب الاتجاه الأول لا يسلمون بالخصوصية . خاصة وأن القاعدة الأصولية تنص على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .
٢ — إذ سلمنا بما سبق جدلاً ؛ فإن أحاديث الأحكام : منها ما يعد تشريعاً عاماً ؛ ومنها ما يعد تشريعاً وقتياً أو زمنياً ، فلا عموم له .

والفقهاء يقولون أن ما صدر عن الرسول ﷺ من أقوال وأفعال بصفته رسولا . وكان مقصوداً به التشريع ، ودلت القرائن على ذلك ، مثل تحليل شيء أو تحريمه ، والأمر والنهي بفعل شيء ؛ فإن هذا من قسم السنة التشريعية العامة .

وأما ما صدر عن الرسول ﷺ باعتباره إماماً ، وله الرياسة العامة لجماعة المسلمين . فهذا لا يعد تشريعاً عاماً ، وذلك لأنه إنما بنى كما — يقول الشيخ محمود شلتوت — : « على المصلحة القائمة في عصره ، مثل بعث الجيوش » وتولية القضاة ، وعقد المعاهدات ، وتدبير الشؤون المالية » .

ولا ريب أن سنن الأحكام الدستورية تعد كذلك من طراز هذا التشريع .

(١) الأستاذ عبد المتعال الصعيدي : من أين نبدأ ، ص ١١٠ ، ١١١ .

وكذلك لا يعد من التشريع العام ما صدر عن الرسول ﷺ باعتباره قاضياً^(١) .

ولا يعد تشريعاً عاماً إذا دلت القرينة القاطعة — كما يقول عبد الوهاب خلاف — : على أنه « تشريع مراعى فيه البيئة الخاصة بزمان التشريع »^(٢) . ومن الأمور البيئة « بل البدهية ، أن التشريع الدستوري — أى التشريع الخاص بنظام الحكم — هو تشريع مراعى فيه حال البيئة الخاصة بزمان التشريع » ، ولذلك نجده في كل زمان ومكان يختلف باختلاف البيئة « وهى دائماً تختلف باختلاف الزمان والمكان .

وننتهى من ذلك إلى القول : بأن الحديث : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ليس تشريعاً عاماً :

لأنه أولاً : صدر عن الرسول ﷺ باعتباره إماماً ، ورئيساً للدولة الإسلامية « لا بصفته رسولا ، ومبلغاً ، وقد تقرر أن ما صدر عن الرسول ﷺ بصفته إماماً ، لا يعد من التشريع العام الملزم .

(١) راجع : الإسلام عقيدة وشريعة ، الشيخ محمود شلتوت ، بحث السنة تشريع عام وخاص ، ص ٥٢١ .

أزمة الفكر السياسي الإسلامي : د . عبد الحميد متولى ، ص ٦٨ . حيث ينقل عن « أصول الفقه » للشيخ عبد الوهاب خلاف « ص ٤٤ مثل ذلك . ويشير إلى بحث بعنوان : الفقه الإسلامي بين المثالية والواقعية ، للأستاذ محمد مصطفى شلبى « منشور بمجلة الحقوق » العددان الأول والثاني من السنة التاسعة (١٩٥٩ — ١٩٦٠) ، ص ١٣٠ .

وجميعاً يستندون إلى كتاب الإمام القرافي المالكي — فقيه ، أصولى ، ت ٦٨٤ (الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام ، وتصرفات القاضى والإمام) ص ٨٦ — ١٠٨ .

(٢) الدكتور عبد الحميد متولى ، المرجع السابق « ص ٦٩ . وقد أشار إلى بحث للشيخ عبد الوهاب خلاف بعنوان (مصادر التشريع الإسلامي مرنة) منشور بمجلة القانون والاقتصاد عدد ابريل « ومايو سنة ١٩٤٥ . ص ٢٥٩ .

ولأنه ثانياً : تشريع دلت القرينة على أنه مراعى فيه البيئة الخاصة بزمن التشريع ؛ والقرينة هنا : أن الحديث يتعلق بأمور الحكم « وأمور الحكم وما يتعلق بها إنما هي تشريعات ، مراعى فيها البيئة الزمنية وقت التشريع » ولذلك فهي متغيرة بتغير الزمان والمكان .

المنافشة :

وقد ناقش هذه المسألة الدكتور صلاح الدين دبوس حيث قال :

(أ) إن هذا القول لا يتفق مع ما انتهى إليه فقهاء المسلمين من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

(ب) أن خاصية التشريع الدستوري بحسبانه « تشريع مراعى فيه حالة البيئة الخاصة بزمن التشريع » لا تعد قرينة قاطعة تخرج نص الحديث المتقدم عن موجب لفظه ؛ لأن هذه الخاصية - إن صلحت في التشريعات الدستورية الوضعية - لا تصلح في تفسير تشريع سماوى ، له أساليبه في التفسير والتأصيل .

وينبغى أن تكون هذه القرينة القاطعة وفقاً لهذه الأساليب والأصول وحدها ، لا لأى أسلوب آخر ، من أساليب التفسير ، والتأصيل ، في الشرائع الأخرى .

(ج) أن كون التشريع مراعى فيه حالة البيئة الخاصة ، ليست خاصية للقانون الدستوري وحده ، وإنما خاصية لكل التشريعات : مدنية ، أو جنائية ، أو تجارية .

ومن ثم « يترتب على الأخذ بهذه الفكرة في التشريع الدستوري الإسلامي - واعتبارها قرينة قاطعة على خصوصية الحديث بزمن الرسول » أو يقوم معينين وهم الفرس - مدها إلى هذه التشريعات

هى الأخرى « أو بعبارة أخرى : إلغاء السنة ، واستبعادها من موارد الأحكام الشرعية ومصادرها^(١) .



(أ) أما عن القاعدة الأصولية « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » فهذه القاعدة ليست على إطلاقها .

فها هو ذا الدكتور أحمد كمال أبو المجد - الذي نقل عنه الباحث - يقول في مقال له ما نصه :

« ومهما قال الأصوليون ، من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ فهذا أيضاً لا يؤخذ بغير مناقشة . . فكم من فعل للنبي ﷺ وأفعاله ﷺ نوع من أنواع السنن - جاء مرتبطاً بإطار موضوعي معين ، معالجاً لظروف قائمة ثابتة وعارضة ، ومن هنا لا يستغنى مجتهد عن معرفة ذلك كله والتأمل فيه »^(٢) .

ثم إن هذه القاعدة قد حصل فيها خلاف ، وإن كان المعتمد أن العبرة بعموم اللفظ . . . ولكن حتى على التسليم بذلك فهى قاعدة ظنية . إذ أن الباحثين المعاصرين يرون إمكانية الاجتهاد حتى في أصول الفقه . وهم لا يوافقون الإمام « الشاطبى » على اعتبار كل مسائل الأصول قطعية . لأن القطعى لا يسع مثل هذا الخلاف ، المنتشر في كثير من مسائل الأصول .

(١) الدكتور صلاح الدين دبوس : « الخليفة توليته وعزله » ص ٢٧٤ وما بعدها . وأشار إلى بحث الدكتور أحمد كمال أبو المجد « خصائص التشريع في المجتمع الاشتراكى » ، مجلة العلوم السياسية ، يناير ١٩٦٢ .

(٢) الدكتور أحمد كمال أبو المجد : مواجهة مع عناصر الجمود ، مجلة العربي ، مايو ١٩٧٧ ، ص ١٩ .

فهناك من الأدلة ما هو مختلف فيه : بين مثبت بإطلاق ؛ وناف بإطلاق ؛
وقائل بالتفصيل . مثل اختلافهم في المصالح المرسله ، والاستحسان ، وشرع
من قبلنا ، وقول الصحابي ، والاستصحاب ، وكذلك القياس ، وحتى
الإجماع .

بالإضافة إلى أن القواعد والقوانين التي وضعها أئمة هذا العلم ، لضبط
الفهم والاستنباط من المصدرين الأساسيين القطعيين - الكتاب والسنة - لم
تسلم من الخلاف ، وتعارض وجهات النظر ، كما يتضح ذلك في مسائل العام
والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمنطوق والمفهوم ، والناسخ والمنسوخ ،
وغيرها .

فضلا عما تختص به السنة من خلاف ، حول ثبوت الأحاد منها ، وشروط
الاحتجاج بها ، سواء كانت شروطاً في السند أم المتن ، ولهذا نجد العلامة
« الشوكاني » يؤلف كتابه « إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول »
محاولاً فيه تمحيص الخلاف ، وتصحيح الصحيح ، ونبذ الضعيف .

فإذن للاجتهاد في أصول الفقه مجال رحب ، هو مجال التمحيص والتحرير
والترجيح .

وهناك مسائل تتعلق بالأصول ، تحتاج إلى مزيد من إيضاح وتفصيل ، ومن
ذلك تقسيم السنة إلى تشريعية ، وغير تشريعية^(١) .

(١) يراجع في هذا ، مقال « نظرات » لأستاذنا الدكتور يوسف القرضاوي « مجلة المسلم
المعاصر » العددان الأول والثاني ، أبريل ١٩٧٥ ، ص ١٣٦ - ١٣٨ . حيث
يقول : « إن موضوع تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية » خلق بأن يكون
موضوعاً لرسالة « دكتوراه » في أصول الفقه » .

وراجع مقال « إمكان الاجتهاد في أصول الفقه » لأستاذنا الدكتور مصطفى
كمال وصفي في نفس العدد ، ص ١٣١ .

فقاعدة : « العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب » ليست على إطلاقها . وإنما حيث لا تأثير لخصوصية السبب في عموم اللفظ . واحتمال تأثير خصوصية السبب - هنا في الحديث - قائم .

(ب) وأما أن خاصية التشريع بحسابه « تشريع مراعى فيه حالة البيئة الخاصة بزمن التشريع » لا تعد قرينة قاطعة . لأن هذه الخاصية إن صلحت في التشريعات الدستورية الوضعية لا تصلح في تشريع سماوى ، له أساليبه في التفسير والتأصيل .

فمردود بما سبق أن بينا بأن هذه الخاصية ملحوظة عند الفقهاء ، فالإمام « القرافي » يقرر : أن ما صدر عن الرسول ﷺ باعتباره إماماً

ويراجع في العدد الافتتاحى نوفمبر ١٩٦٤ مقالا للدكتور محمود أبو السعود ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ يتعلق بنفس الموضوع .

وراجع أيضا مقال الدكتور كمال أبو المجد « العربي » مايو ١٩٧٧ ، ص ١٨ « مواجه مع عناصر الجمود » حيث يقول : والاجتهاد الذى نحتاج إليه اليوم . ويحتاج إليه المسلمون ، ليس اجتهاداً فى الفروع وحدها ، وإنما هو اجتهاد فى الأصول كذلك . وكمن من مسألة تواجه المسلمين اليوم فإذا بحثوها وأعملوا الجهد طلباً لحكم الإسلام فيها أفضى بهم بحثهم إلى وقفة مع الأصول : فقد يكون سندها حديثاً ضعيفاً لا يعرفون ما يصنعون به ، وقد يكون مصدرها إجماعاً سكوتياً يعارض حديثاً ضعيفاً ؛ أو قياساً يأخذ به فريق ويرده آخرون .

وليس ما تردده الكثرة الغالبة من المعاصرين من امتناع الاجتهاد فى الأصول إلا التزاماً بما لا يلزم . وتقصيراً فى بذل الجهد بحثاً عما ينفع الناس . وما قبلته هذه الكثرة من كلام الإمام الشاطبى فى كتاب « الموافقات » : « من أن أصول الشريعة كلها قطعية » ومن ثم لا يسوغ الاجتهاد فى شأنها . يحتاج إلى وقفة تأمل ومراجعة . لأن الأمر أخطر وأجل من أن يسلم فيه لفقيه مهما علا قدره . وقد استدرك على ذلك غير واحد من الثقة كالإمام الشوكانى . والقاضى أبوبكر الباقلانى ، وتابعهم فى هذا الاستدراك كثير من المحدثين والمعاصرين .

أو رئيساً للدولة الإسلامية ، لا يعد من التشريع العام الملزم ، لأنه مبني على المصلحة القائمة في عصره^(١) .

وقد سبق إيراد الأمثلة على ذلك ، مثل بعث الجيوش ، وتولية القضاة والمعاهدات ، وما يتعلق بالشئون المالية .

ومثل حديث : « من قتل قتيلًا له عليه بينة فله سلبه » فإن هذا لا يفهم على أنه شرع عام . بل هو من الأحكام السياسية التي تختلف باختلاف المصالح في كل عصر . ولذلك نجد الإمام الكاساني يقول في « البدائع »^(٢) :

« إن منع السلب للمقاتل هو من قبيل التنفيل . الذي يقصد به التحريض على القتال . وأن للإمام أن يفعله وألا يفعله ، فهو ليس من قبيل الشرع العام الثابت ، الذي لا تجوز مخالفته ؛ لاحتمال أن ذلك إذا شرطه الإمام ؛ ويحتمل أن النبي ﷺ قال ذلك لقوم بأعيانهم ، ومع هذا الاحتمال فإنه لا يكون حجة في إثبات حكم عام واجب الاتباع » .

إذن فمثل هذه الخاصية في القانون الدستوري أمر ملحوظ في الفقه الاسلامي ، إلا أن الخلاف يحصل من اعتبار بعض الفقهاء حكمًا للرسول ﷺ يظنه صدر عنه بحكم الفتوى والتبليغ ، بينما يراه آخرون أنه صادر عنه بحكم

١ - راجع للدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد : مبدأ المساواة في الإسلام . ط ٧٢ . ص ٧٤ حيث أشار إلى الأحكام للإمام القرافي بتحقيق محمود عرنوس ، ط ٣٨ ، ص ٢٤ ، ٢٥ . والأستاذ الشيخ بدر المتولى عبد الباسط : مذكرة في تاريخ التشريع ٦٧/٦٨ . ص ٥٢ . والشيخ تاج : السياسة الشرعية . ط ٥٣ ، ص ٢١ . والشيخ شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة ط ٦٦ ، ص ٥٠٩ .

٢ - ج ٧ ، ص ١١٥ ، نقلًا عن نظام الحكم في الإسلام . لأستاذنا الشيخ أحمد الفاضل ص ١١ .

إمامته ، أى حكم مصلحي ، فعدم وجود تحديد دقيق للفرقة بين ما يعد تشريعاً أبدياً ، وما يعد تشريعاً وقتياً ، كان أحد أسباب اختلاف الفقهاء^(١) .

ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » . فقد ذهب الإمام أبو حنيفة إلى اشتراط أن يكون بإذن الإمام ؛ لأن الحديث صدر عنه ﷺ بحكم كونه إماماً ، وخالف مالك ، والشافعي - رحمهما الله - واعتبرا الحديث تشريعاً عاماً ، لأنه صدر عن النبي ﷺ بحكم النبوة والتبليغ .

وكذلك هذا الحديث الذى معنا : « لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة » فقد ذهب الجمهور إلى أنه تشريع عام ملزم ، لصدوره عن النبي ﷺ بصفة النبوة والتبليغ . بينما يرى بعض المعاصرين : أنه لا يعد تشريعاً عاماً ملزماً ، لصدوره بوصف الإمامة .

وما دام هذا الاحتمال قائماً فالحديث قابل للنقاش .

(ح) قول الباحث : « إن كون التشريع مراعى فيه حالة البيئة الخاصة . ليست خاصية للقانون الدستورى وحده ، وإنما خاصية لكل التشريعات مدنية ، أو جنائية ، أو إدارية أو تجارية ، ومن ثم يترتب على الأخذ بهذه الفكرة فى التشريع الدستورى الإسلامى إلغاء السنة ، واستبعادها ، من موارد الأحكام الشرعية ومصادرها » .

أقول : إنه لا يترتب على هذه الخاصية إلغاء السنة - كما ذكر المناقش - من مصادر الأحكام الشرعية ؛ فقد قرر الفقهاء - كما سبق - أن ما صدر عن الرسول ﷺ بوصفه إماماً ، أو قاضياً ، أو بصفة العادة ، وكثمرة للتجارب ، أو على سبيل الأسوة أو القدوة . كل هذا لا يعد من قسم التشريع العام الملزم .

١ - الدكتور عبد الحميد متولى : مبادئ الحكم فى الإسلام ، ص ٦٥ . وقد نقله عن « تعليل الأحكام » للشيخ محمد مصطفى شلى ، ص ٣٨٩ .

ومع هذا لم يترتب على ذلك إلغاء السنة من مصادر الأحكام الشرعية ، وكذلك ما دلت عليه القرائن من أنه مراعى فيه خاصية البيئة .

وقد أخذ بذلك الفقهاء « ولم يترتب عليه إلغاء السنة . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فإن القانون الدستورى له طبيعة خاصة حقاً « تميزه عن القوانين الأخرى ، ولذلك نجد أن آيات الأحكام الشرعية فى القرآن الكريم قليلة جداً بالنسبة لمجموع الآيات (مائتى آية « من ست آلاف) ثم نجد فى هذا القليل أن الأحكام المتعلقة بالقانون الدستورى أقل كثيراً من آيات الأحكام المتعلقة بأى فرع من الفروع الأخرى للقانون .

ونجد أيضاً القرآن الكريم إذ تعرض لبيان التفصيلات فى بعض فروع القانون : (العبادات « والجنايات « والمعاملات) إلا أننا نجده لم يتعرض للتفصيلات بخاصة للقانون الدستورى^(١) ، وما ذلك إلا لأن أمور الحكم وما يتعلق بها لها طبيعة خاصة ، مميزة مراعى فيها ظروف البيئة إلى حد كبير .

على أنه لو ثبت فى فروع القانون الأخرى الخاصية الزمنية ، وذلك بقرينة صحيحة ، فلا مانع من اعتبارها من قسم التشريع الوقتى . .

وقد راعى الفقهاء مثل ذلك « ووجدنا فى الفقه الإسلامى أمثلة كثيرة لذلك ، فمنها تصرف الصحابة - رضى الله عنهم - فى ضالة الإبل ، ومنع النساء من المساجد « واعتبار الطلاق الثلاث ثلاثاً ، ورد شهادة الأب والزوج « وتضمنين الصناع « والتسكير ، والدية فى القتل الخطأ .

١ - راجع فى عدد آيات الأحكام « العرف فى الفقه الإسلامى « للشيخ عمر عبد الله ص ٩٨ ، نقلا عن الدكتور عبد الحميد متولى « مبادئ نظام الحكم فى الإسلام » ص

فإذن ما دام في الأمر ضوابط معينة^(١) فلا خوف من النتيجة التي رتبها
الباحث .



(١) انظر في هذه الضوابط ، ما ذكره أستاذنا الدكتور يوسف القرضاوى في كتابه « فقه
الزكاة » . مؤسسة الرسالة ، ط ٢ . سنة ١٩٧٣ بيروت . ج ١ ، ص ٢٣٠ .
حيث يقول : « ولكن كيف السبيل إلى تمييز ما يقوله النبی ﷺ » بوصف النبوة وما
يقوله بوصف الإمامة ؟ ويضيف : إن تحقيق ذلك وتمييزه إنما تكون :
(أ) بمعرفة قرائن الأحوال .

(ب) أن يكون موضوع الحديث أمراً مصلحياً ، يتعلق بشؤون الدولة السياسية أو
الاقتصادية أو العسكرية أو الإدارية ، ونحوها .
(ج) أو وجود نصوص مخالفة ، مما يشهد أنه روعى فيه مصلحة جزئية وقتية
خاصة . مثال ذلك ما ذكره الإمام القرافى في كتابه « الأحكام في تمييز الفتاوى من
الأحكام » ص ١٠٦ حول حديث : « من قتل له قتيل فله سلبه » فقد نقل عن
الإمام مالك قوله : إن هذا تصرف منه ■ بالإمامة ، لأن الحديث معارض بآية
تقسيم الغنائم ، وكذلك خشية فساد نيات المجاهدين إذا صار ذلك مبدأ دائماً ثم
دلالة قرينة الحال « حيث قيل ترغيباً في القتال ويلحق بذلك حديث : « عفوت
لكم عن صدقة الخيل » ومثلها على خلاف فيه حديث : « من أحيأ أرضاً ميتة فهي
له » . وقد نقل مثل ذلك عن حجة الله البالغة ٢٧١/١ . وراجع أيضاً : الإسلام
عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت ، بحث : السنة تشريع عام وخاص » ص
٥٢١ .

ثالثاً : الإجماع والواقع التاريخي

إن الولاية العامة - ومن أهمها مهمة عضوية المجالس النيابية - قصرتها الشريعة على الرجال . وقد جرى التطبيق العملي على هذا من فجر الإسلام إلى الآن ؛ فإنه لم يثبت أن شيئاً من هذه الولايات العامة قد أسند إلى المرأة . لا مستقلة ولا مع غيرها من الرجال . وقد كان في نساء الصدر الأول مثقفات فضليات . وفيهن من تفضل كثيراً من الرجال . كأمهات المؤمنين .

ومع أن الدواعي لاشتراك النساء في الشئون العامة كانت متوافرة . لم تطلب المرأة أن تشترك في شيء من تلك الولايات ، ولم يطلب منها هذا الاشتراك . ولو كان لذلك مسوغ من كتاب أو سنة لما أهملت مراعاته . من جانب الرجال والنساء باطراد ،

فهى لم تشترك في البيعة الخاصة في السقيفة ؛ كما أنها لم تدع ولم تشترك في البيعة العامة بعدها ؛ وكم من اجتماعات شورية من النبي ﷺ وأصحابه من الخلفاء . وإخوانهم ، في شئون عامة ، لم تدع إليها المرأة ولم تشترك فيها^(١) .

ويقول ابن قدامة : « ولا تصلح - المرأة - للإمامة العظمى . ولا لتولية البلدان ، ولهذا لم يول النبي ﷺ - ولا أحد من خلفائه ، ولا من بعدهم - امرأة قضاء . ولا ولاية بلد فيما بلغنا ، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالباً^(٢) » .

ولذلك . فالإجماع قائم ومنعقد على أن من شروط الإمامة : الذكورة . والإجماع قائم على عدم جواز تولية المرأة القضاء ، ولا عبرة بخلاف ابن حزم . وابن جرير ، إذا صح ما نسب إليه^(٣) .

١ - من فتوى لجنة الفتوى بالأزهر ، نقلاً عن الشيخ أحمد الفاضل : نظام الحكم في الإسلام ، ص ٥٦ .

٢ - المغنى لابن قدامة ١٢٧/١٠ (مطبعة الإمام) .

٣ - نظام القضاء في الإسلام ، الشيخ عبد العال عطوة ، ص ١٣ .

المناقشة :

أما أن النساء لم يتولين الولايات العامة في صدر الإسلام ؛ فهذا غير صحيح على إطلاقه .

(أ) فقد روى عن تولية عمر - رضى الله عنه - لأم الشفاء حسبة بالسوق «
والحسبة من الولايات العامة»^(١) .

(ب) ومن السوابق الدالة على قيام المرأة بالشئون العامة « ما فعلته السيدة عائشة - رضى الله عنها - من خروجها على رأس جيش محارب « بلغ ثلاثة آلاف رجل « من مكة إلى البصرة « رافضة بيعة الإمام على - رضى الله عنه - ومطالبة بدم عثمان ، وإعادة الأمر شورى « مجتهدة في إصلاح ذات البين .
وقد كانت رئاستها للقوم رئاسة فعلية ، وكان وضعها وضع رئيس الدولة الفعلي ، فقد كانت المرجع الأول والأخير ، في جميع الشؤون الدينية والسياسية خلال فترة رئاستها للجيش .

ويدل على ذلك : أن القوم حينما اختلفوا في إمام للصلاة أ يكون لطلحة ، أم للزبير ؟ أرسلت عائشة لمروان قائلة : ليصل عبد الله بن الزبير . فهذه واحدة وهي من أهمها « فإن الذى يعين الإمام فى الصلاة هو رئيس القوم «
وأخرى أنها كتبت إلى رجال من أهل البصرة ، وإلى الأحنف بن قيس «
وغيرهم ، وحسبك هذا التصرف من رئاسة .

ويدل على ذلك أيضاً : ما جاء فى « شرح النهج » من أن عائشة - رضى الله عنها - لما وصلت إلى البصرة ، جاء إليها فريق من الناس ومن بينهم أبو بكر - راوى حديث :- « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » فلما رآها قال : « فإذا هى تأمر وتنهى » وإذا الأمر أمرها « وكانت تتولى بنفسها محادثة الذين يأتون

١ - المحلى لابن حزم ٦٣١/١٠ . الناشر مكتبة الجمهورية العربية بالأزهر ١٩٧٠م .

معسكرها . بل كان هؤلاء القادمون يقصدون إليها قبل طلحة والزبير ؛
لعلمهم أن الأمر بيدها .

ولم تكن رئاسة عائشة - وهي أم المؤمنين - رئاسة ثوار ، لا يدرون الحلال
والحرام . ولا رئاسة عوام ، وإنما كنت رئاسة حقيقية ، مارست سلطاتها على
أكابر القوم ، ويكفى أن تعلم أن فيهم طلحة والزبير .

وأن الذى يستوقف الباحث فى نظام الحكم هو أن هذه الرئاسة - التى ربما
كانت عفوية - لم تنقصها غير البيعة ، لتصبح إمامة بكل معانيها^(١) .

ونوقش هذا الاستدلال :

بأن عائشة - رضى الله عنها - لم تخرج محاربة ، ولا قائدة لجيش محارب .
وإنما خرجت داعية للمطالبة بدم عثمان ، وهذا أمر ليس من الولاية العامة فى
شئ ، مع أنهم عرفوا الولاية العامة بأنها : السلطة الملزمة فى شأن من شؤون
الجماعة .

والصحيح غير ذلك ، فهى لم تخرج للمطالبة بدم عثمان فحسب ، وإنما
خرجت على رأس جيش محارب لإصلاح الوضع ، وإعادة الأمر شورى ،
وكانت لها سلطاتها الفعلية ، والولاية الملزمة كما بينا .

ويدل على ذلك - بالإضافة إلى ما سبق - قول أبى بكر - راوى حديث :
« لن يفلح قوم . . » : « لقد نفعنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام

١ - الأستاذ ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ ٣٤٤/١ . وهذه الرواية
نقلها عن شرح النهج ٨١/٢ . ويذكر الأستاذ القاسمى عن أعلام الزركلى ٢٧٩/١
أن « أروى بنت أحمد » التى كانت تدعى « الحرة الصليحية » التى عاشت من
٤٤٤ - ٥٣٢ هـ كانت ملكة فى اليمن . وأيضاً ذكر رأى الشيبى وهى فرقة من
الخوارج فى جواز إمامة المرأة وقالوا : إن غزاة أم شبيب كانت إماماً بعد موت
شبيب .

الجميل . بعد ماكدت أن الحق بأصحاب الجمل ، فأقاتل معهم - فذكر الحديث - فهو إذن يرى : أن عائشة كانت لها ولاية على الجيش المطالب بدم عثمان ، وأن هذا منعه من الخروج معها ، بعد أن كاد أن يلحق بها ، لأنه سمع النبي ﷺ يقول : « لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة » .

فلم يمنعه من الخروج إلا ما رآه من ولاية عائشة لهم ، وهو أدري بذلك . لأنه يحكم بما رآه وشاهده^(١) .

فإن قيل :

لعل هذا الأمر كان عن اجتهاد من عائشة - رضى الله عنها - وكانت مخطئة فيه ، وخاصة . وأن بعض الصحابة أنكروا عليها هذا الخروج . فاعترفت بخطئها وندمت على خروجها !!!

فالجواب عن ذلك :

بأنه مع التسليم بأن هذا كان اجتهاداً منها ؛ فإنه لا يقدر فيه ، ولا يمنعنا من موافقتها فيه . لأنها كانت من أهل الاجتهاد ، ومثلها من خير من يقلد في اجتهاده عند اعتقاد صحته . وإذا كان من يرى أنها كانت مخطئة في ذلك الاجتهاد ، فإن لغيرها أن يرى خلاف رأيها فيه .

على أن تخطئه غيرها لها ، وتخطئتها لنفسها إن صحت . يجوز - وهو الراجح - أن يكون راجعاً إلى مخالفتها لقوله تعالى : ﴿ وَقرن في بيوتكن ﴾ ولا شك أن أمرهن بذلك كان لحجاب خاص فرض عليهن . بعد أن حرم من على

١ - الأستاذ عبد المتعال الصعیدی : من أين نبداً ، ص ١٠٨ .

يقول الأستاذ أبو الأعلى المودودي في « الخلافة والملك » دار القلم ، الكويت ١٩٧٨ ص ٨٢ : « وكانت القائد الحقيقي للجيش وسمى الجيش بجيش أم المؤمنين عائشة » .

غير النبي ﷺ من بعده ، ولا شأن له بشيء من الولاية العامة . وهذا إلى أنه كان معها كثير من أصحاب النبي ﷺ وقد قبلوا قيادتها لهم ؛ فلا بد أن ينقل عنهم أيضاً أنهم خطؤوا أنفسهم في قبول قيادتها ، لأنهم كانوا مشتركين جميعاً في ذلك الأمر . فإذا خطأ بعضهم نفسه لم يلزم أن يكون غيره قد خطأ نفسه فيه أيضاً^(١) .

(ح) ثم إن النساء اشتركن في كثير من الشئون العامة . كما حدث في بيعة العقبة الثانية ، وموقف فاطمة - رضى الله عنها - من سياسة أبي بكر - رضى الله عنه - وكف زوجها عن مبايعة أبي بكر ، ومعارضة المرأة لعمر - رضى الله عنه - في مسألة الصداق . وكانت المرأة تدخل المسجد - والذي هو بمشابة البرلمان - تستمع . وتناقش ، وتعرض ، ودور نائلة - زوج عثمان - من على - رضى الله عنه - معروف ، كما سيأتى بيان كل ذلك . في أدلة الفريق الثانى .

(د) وقد ذكر أن المرأة لم تكن تدع ، أو تحضر الاجتماعات الشورية في عهد الصحابة - رضى الله عنهم - ولم تكن تشارك فيها .

وهذا غير دقيق . فاستشارة النبي ﷺ لأم سلمة معروفة ، واستشارة عمر للنساء كذلك^(٢) ، وعبد الرحمن بن عوف حين استشار النساء في أمر تولية الخليفة الثالث . ثم إن الخليفة حينما كان يقف على المنبر ، ويقول : أشيروا على أيها الناس ، فلا بد أن يكون من ضمن هؤلاء الناس بعض النسوة في المسجد . ولا يستطيع أحد أن يثبت أن الجميع كانوا من الرجال ، وأما أنه لو كان هناك بعض نسوة ، لأشرن بالرأى .

١ - الأستاذ عبد المتعال الصعیدی : من أين نبداً ، ص ١٠٩ .

٢ - يقول الدكتور سليمان الطماوى : « ثم إن حق المرأة في المشاركة في الشئون العامة أقره الإسلام ، فلم يكن من أوليات عمر » . راجع عمر بن الخطاب ، ص ١٣٧ .

فهذا ليس دليلاً على عدم حضورهن ، لاحتمال اكتفائهن بما يدور بين الرجال .

يقول الدكتور أحمد شوقي الفنجري : « لقد كان رسول الله ﷺ يجمع الصحابة قبل القتال للمشورة » وكان نساء الصحابة يحضرن هذه الاجتماعات «^(١) .

وعلى كل ، فالحوادث القليلة التي وصلتنا فيها الكفاية على الجواز الشرعى ، ونحن لانريد أن ننتصر للمرأة إلى الحد الذى تقلب فيه الأوضاع ، فتصبح معظم الولايات العامة بيدها ، يبحث تتعطل عن عملها الأول فى البيت .

يقول الأستاذ محمد عزة دروزه : « يحتاج البعض : بأن المرأة فى الصدر الاسلامى ، لم تشترك فى شؤون الدولة والحياة بمقياس واسع » ومرد هذا إلى طبيعة الحياة الاجتماعية فى ذلك الزمن « وليس من شأنه أن يعطل الأحكام والتلفينات القرآنية »^(٢) .

(هـ) ثم نأتى إلى مسألة « الإجماع » فى عدم تولية المرأة لرئاسة الدولة فنقول : ما المقصود بالإجماع ؟ .

إذا كان المقصود : إجماع الصحابة فهذا غير صحيح ؛ لأنه ليس هناك إجماع صريح على ذلك « ولم يحدثنا التاريخ أنهم اجتمعوا وقرروا مثل ذلك ، ولم يحدث أن تكلم أحدهم بذلك وسكت الباقون موافقة ، حتى نعهده إجماعاً سكوتياً ، فضلاً عن أن مثل هذا لا يعد إجماعاً فلا ينسب إلى ساكت قول .

١ - الدكتور أحمد شوقي الفنجري : مقال « المرأة المسلمة فى ميادين القتال » « العربى »

العدد ١٩٨ « ربيع الآخرة ٩٥ ، مايو ١٩٧٥ .

٢ - محمد عزة دروزه : الدستور القرآنى والسنة النبوية فى شئون الحياة : مطبعة عيسى

البابى الحلبي ، ١٩٦٦ ، ج ١ ، ص ١١٤ .

فإذا قيل : إن هناك فهماً عاماً على مثل هذا ، مستمد من حديث : « لن يفلح قوم ... » . قلنا : إن الأفهام اختلفت في دلالة الحديث - كما نحن مختلفون الآن - وإلا ، لما خرجت أم المؤمنين على رأس ذلك الجيش الكبير .
فصح أن نقول : إنه لإجماع ، ولا حتى فهم عام ، أو حتى عرف عام « في مثل هذا الأمر .

فإن قيل : جرى عمل الصحابة على عدم تولية المرأة للولايات العامة . قلنا : هذا منقوض بما سبق أن بيناه .

ثم هبه صحيحاً « فهذا لا ينفي الجواز » ولا يعتبر إجماعاً ؛ لجواز عدم الحاجة إلى مثل ذلك « ولا احتمال وجود كثرة الرجال القادرين ، وقلة المناصب العامة ، أو عدم رغبة النساء في الولايات العامة ، أو طبيعة المجتمع أن كانت تغلب عليه الطابع الحربي .

وإن قيل : إنه إجماع الفقهاء فيما بعد .

نقول : وهل تم حصر جميع الفقهاء أهل الاجتهاد ؟ وهل وصلتنا جميع كتبهم ؟ ولم لا يجوز أن يكون هناك فقهاء لهم آراء مخالفة لم تصلنا كتبهم ؟ أو لهم آراء مخالفة ولم يدونوها . فإن قيل : لم نعلم مخالفاً . قلنا : لا يعد إجماعاً « فهو رأى الكثرة المعتبرة » القائم على مصلحة رأوها في زمنهم « ومثل هذا الرأى يجوز مخالفته الآن ، إذا دعت المصلحة إلى ذلك .

وقد سبق أن ناقشنا « مبدأ الإجماع » وبيننا أنه لا تكاد مسألة من مسائله تخلو من خلاف . كما هو رأى الباحثين حالياً .

(و) ثم تأتى إلى مسألة الإجماع في عدم تولية المرأة القضاء « فنجد الدكتور إبراهيم عبد الحميد يقول :

« ما أكثر دعاوى الإجماع ، وما أقل جدواها ، إذ لا سبيل إلى إثباته فيما عدا ما هو معلوم بالضرورة » كفرض الصلاة ، والصوم .

ومن أين لنا أن ابن جرير ، وابن القاسم ، وابن حزم ، والحنفية غير مسبوقين مما ذهبوا إليه ؟

وقد بلغ مبلغ التواتر ما كان من « عائشة » في وقعة الجمل . من قيادة الجيش ، وتزعم الثورة ضد علي ، ومعها من خيرة الصحابة . من أمثال الزبير ، وابنه عبد الله ، وطلحة ، فهل أنكروا أم ناصرُوا ؟ وولاية القضاء أقل خطراً وأدنى إلى تصون المرأة له ^(١)

* * *

١ - الدكتور إبراهيم عبد الحميد : نظام القضاء في الإسلام . ص ٣٣ . وهو قد انتهى بعد بحث دقيق غير مسبوق فيه إلى تأييد جواز تولية المرأة القضاء فولايتها صحيحة وأحكامها نافذة وختم بحثه بقوله : « وهكذا انتهى بنا البحث في ضوء الدليل إلى ما عساه لا يرضى كثيرين ، ولكن الحق آثر عندنا من أن نؤثر عليه مهما جل » فالحق أحق أن يتبع .

وقد أثبت التطبيق العملي نجاح المرأة كقاضية ، ففي المغرب وليت المرأة القضاء وقد نجحت في ذلك . وراجع الأخبار ١٩٧٥/٥/٩ حيث تعمل امرأة كقاضية في مجلس الدولة واختصاصها (باحثة تظلمات) وقد شهد رؤساها بنجاحها في هذا العمل . وكذلك المرأة أثبتت نجاحها في القضاء في السودان . وأما الخوف من تأثير العاطفة فمدفوع بأن :

(أ) عملها ينحصر في تطبيق القانون المحدد أمامها .

(ب) قابلية الحكم للاستئناف والطعن .

رابعاً : القياس

وهذا له عدة صور :

١ - المرأة لاتصلح لأن تكون إماماً للناس « في الصلوات الخمس » وفي صلاة الجمعة « والعيدين » .

فكذلك لاتصلح أن تكون من أهل الإمامة العظمى « والعلة هي الأنوثة » .

الرد :

نسلم أن المرأة لاتصلح لأن تكون إماماً للناس في الصلوات ، ولا نسلم أن العلة هي الأنوثة ، فقد يكون هذا من باب التعبد « ولكن المرأة تصلح أن تكون إماماً للنساء » .

وحتى لو سلمنا بأن العلة هي الأنوثة . نقول : إنه قياس مع الفارق « فالصلاة عبادة محضة لها شروطها الخاصة ، والإمامة العظمى من باب الولايات ، التي لها شروطها المختلفة عن الصلاة ، فقياس الإمامة العظمى على الصلاة قياس غير مسلم » .

وإذا قيل : إن من شروط الإمامة العظمى أن يكون الإمام أهلاً لإمامة الناس في الصلوات « والمرأة لاتصلح لذلك ، بل هي ممنوعة من حضور المساجد^(١) » .

قلنا : لا نسلم بهذا الشرط « إذ لا دليل عليه » .

فإمامة الخليفة أو نائبه في الصلاة ليست شرطاً لصحة الصلاة ، إذ لكل مسلم - في غير الصلاة الجامعة - أن يؤدي الصلاة بمفرده ، كما أن للمسلمين أن يختاروا بأنفسهم إمامهم في الصلاة الجامعة ، وأما دور الخليفة في هذا المجال فينحصر في السهر على إقامة الصلاة ، وصيانة المساجد ورعايتها .

١ - مذكرة الشيخ أحمد الفاضل في نظام الحكم ، ص ٥٥ .

وكون التقليد في أول الأمر جرى على أن يؤم النبي ﷺ المسلمون في الصلاة . وتبعه في ذلك الخلفاء الراشدون . وكانت إمامة أبي بكر -رضى الله عنه - للمسلمين في الصلاة من الأسباب التي استند إليها الصحابة في إيثاره بالخلافة .

إلا أن كل ذلك لا يعنى أن ذلك من شروط صحة الصلاة ، ثم إنه لو سلمنا بأنه لا بد أن يؤم الخليفة المسلمون ؛ فالمعروف أنه يكتفى بأن يعين الخليفة الأئمة على المساجد نواباً عنه ، لأنه لا يستطيع حضور كل المساجد ، وذلك يتأتى من المرأة عن طريق نوابها ، كما فعلت السيدة عائشة حينما أنابت ابن الزبير في الصلاة .

٢ - المرأة لاتصلح للقضاء ، فكذلك لا تصلح للإمامة العظمى . والعلة الأنوثة ، والتي من مقتضاها : انقيادها للعاطفة ، وسرعة التأثر . وضعف العزيمة ، والوهن بسبب العوارض الطبيعية المتكررة .

وأجيب عن ذلك من وجهين :

الوجه الأول :

من قبل أصحاب الاتجاه الثانى : وهم يسلمون بأن المرأة لاتصلح للإمامة العظمى . لأنها تتطلب الحزم . والعزم ، والإقدام مالا يتوفر للمرأة ولايسلمون بتأثير الأنوثة في ولاية القضاء فلا يصلح علة . بل هو وصف طردى لاتأثير له .

إذ قد ثبت بالإجماع عدم تأثيرها في الولايات الخاصة ، فكذا القضاء . لأن المناط : انما هو القدرة على الولاية ، دون نظر لعموم او خصوص^(١) .

١ - الدكتور سليمان الطماوى : السلطات الثلاث . ص ٣٧٠ .

٢ - مذكرة الدكتور إبراهيم عبد الحميد في نظام القضاء في الإسلام . ص ٣٤ .

الوجه الثاني :

من قبل أصحاب الاتجاه الثالث - وهم لا يسلّمون بالقياس ولا المقيس ولا المقيس عليه -

فقد ثبت أن المرأة تصلح للقضاء - كما هو اتجاه المذهب الثاني - والأنوثة لا تمنعها من الحكم والفصل - وكذلك فهي تصلح للإمامة العظمى ؛ لأن المناط إنما هو القدرة على الولاية ، دون نظر لعموم أو خصوص الولاية ، والقدرة موجودة عند المرأة ، وستأتى مناقشة « مسألة الأنوثة » .

ثم إنه لا يشترط في الخليفة أن يكون قاضياً .

٣ - إن كثيراً من الأحكام في الشريعة الإسلامية تميز بين الرجل والمرأة لعل الأنوثة ، ولذلك جعلت القوامة على النساء للرجل ، وجعل حق الطلاق للرجل دونها ، ومنعتها الشريعة من السفر من غير محرم .

فإذا كان الفارق الطبيعي بينهما قد أدى - في نظر الإسلام - إلى التفرقة بينهما في هذه الأحكام ، التي لا تتعلق بالشؤون العامة . فإن التفرقة بمقتضاه في الولايات العامة تكون من - باب أولى - أحق وأوجب^(١) .

المناقشة :

ويناقش هذا بالآتي :

أولاً : لا يجوز في ميدان الأحكام الدستورية إعمال القياس ، باعتبار أنه صورة من صور الاجتهاد ، فلا يعقل أن نقرر اليوم صلاحية أحد الأفراد لرياسة الدولة قياساً على صلاحيته لأن يكون إماماً في الصلاة .

١ - الدكتور فزاد عبد المنعم أحمد : مبدأ المساواة في الإسلام ، ص ١٩٣ . وقد نقله عن فتوى لجنة الفتوى بالأزهر .

إن استخدام القياس في مثل هذه الأمور استخدام لا يتفق مع حسن السياسة « والمصلحة وتدبير الأمور . والقياس حتى في نظر علماء الشريعة ما اعتبر دليلاً إلا بكونه مظنة لتحقيق المصلحة ^(١) ، ولهذا فالإمام الطبري لم يأخذ بالقياس في مسألة قياس القضاء على الإمامة . قائلًا : « إن المرأة كالرجل . صالحة في الأصل لتولي الأحكام » والفصل بين الناس « وهذا حكم عام لا يخصه إلا نص . . وإن إلحاق القضاء بالإمامة ، يعتبر تخصيصاً بلا مخصص ^(٢) .

ثانياً : أن القاعدة العامة هو مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، وأن ما ورد من التفرقة بينهما في بعض الأحكام الشرعية يعد استثناء لهذا المبدأ ، ولا يجوز القياس على الاستثناء « طبقاً للرأى الراجح بين علماء الفقه الإسلامي ^(٣) .

ثالثاً : مناقشة الفارق الطبيعي أو الأنوثة .
إن الكلام عن الأنوثة ونتائجها يدخل في نطاق علم النفس « وإذا رجعنا إلى ما كتب في هذا الشأن فإننا نجد الآتي :

١ - ان الرسالة الطبيعية والأساسية للمرأة ، إنما هي الأمومة .

٢ - ليس هناك أى دليل علمي يثبت أن المرأة أقل من الرجل عقلاً ، أو جسداً أو نفساً ، وأن الفروق النفسية مردها المجتمع « والتوجيه الذي يتلقاه كل من الرجل والمرأة .

٣ - إن العاطفة تلعب دوراً كبيراً في توجيه النشاط العقلي « والنفس للمرأة ولكن يجب ألا تفوتنا أن هذه - أى العاطفة - من السمات التي لا تظهر إلا في حالة الأنوثة الكاملة .

١ - الدكتور فؤاد عبد المنعم : مبدأ المساواة ، ص ٢٢٥ .

٢ - الدكتور عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ٨٦٨ .

٣ - ينقل الدكتور عبد الحميد متولى في كتابه : « مبادئ نظام الحكم في الإسلام » ص ٨٨٤ عن الشيخ عبد الوهاب خلاف قوله : « ما جاء على خلاف القياس لا يقاس عليه » من كتابه « الاجتهاد بالرأى » و « الاجتهاد والتقليد » ص ٣٠ .

فهناك - كما يقول الدكتور عبد الحميد متولى - : « عوامل كثيرة من شأنها أن تضعف روح الأنوثة لدى المرأة » نذكر منها نوع العمل الذى تزاوله « والوراثة وكذلك السن .

« ثم إنه فيما يتعلق بالنشاط السياسى للمرأة » يفوت أولئك الناقدين أنها أقلية ضئيلة نسبياً من النساء هى التى سوف تستطيع - بحكم الاستعداد « والمقدرة ، والسن « وفراغ الوقت - أن تزاول هذا النشاط السياسى ، مزاوله فعلية « وغالبية هؤلاء ممن تخلصن من أعباء الأمومة ؛ نظراً لما بلغن من سن متقدمة « أو لأنهن أرامل أو عاقرات^(١) .

ولهذا « ومهما كانت المبررات ، فإنها لاتصلح أن تكون مبرراً لحرمان المرأة من حقوقها السياسية « وإنما يجب أن يكون مرد ذلك إلى مقتضيات الظروف الاجتماعية ، والاقتصادية « والسياسية « وتيار الرأى العام « ومبادئ العدالة « وعلى هدى من المبادئ والقواعد الإسلامية العامة .

خامساً : المصلحة

ليست من المصلحة حضور المرأة مجالس الرجال - القضاء ، والمجلس النيابى - لأن ذلك ليس مما يتفق مع آداب الإسلام ، فى تصون المرأة والحفاظ على سمعتها وكرامتها .

وجوابه : ان الممنوع مزاحمة الرجال ، والخلوة المحرمة ، والتكشف ، والتهتك . لا شهود مشاهد الخير ، ومصالح الدين والدنيا ، فى حدود الآداب الإسلامية ، ولا شك أن القضاء بالحق من أفضل القربات^(٢) ، ونحن نلحق عضوية المجلس النيابى بذلك ، فالدفاع عن مصالح الشعب ، وعرض المشاكل العامة « ومناقشتها ، ووضع الحلول لها ، كل ذلك يدخل فى باب رفع المعاناة « والتيسير على الناس ، وذلك نوع من القربات أيضاً .



١ - د . عبد الحميد متولى : مبادئ نظام الحكم فى الإسلام ، ص ٩٠٥ .

٢ - الدكتور إبراهيم عبد الحميد : نظام القضاء فى الإسلام ، ص ٣٤ .

أدلة أصحاب المذهب الثاني

وهؤلاء يرون : أن الإسلام لم يحرم المرأة حقوقها السياسية ، فلها أن تتولى الولايات العامة ، ويستثنون رئاسة الدولة .

وربما ذهب بعضهم : إلى أن المجتمع لم يتهيأ بعد لمزاولة المرأة لتلك الحقوق ، مزاوله فعلية ، في العصر الحديث .

وهؤلاء يستدلون على جواز تولية المرأة للمناصب العامة - عدا الإمامة العظمى - بالأدلة التالية :

الدليل الأول من القرآن الكريم :

١ - قوله تعالى : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾^(١) فالآية تفيد : أن للمرأة حقوقاً ، في مقابل الواجبات المفروضة عليها . وهذا يعنى المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات .

واجب : بأن هذه الآية وردت في سياق آيات الطلاق ، والسياق مقصور على الحقوق الزوجية . فليست دليلاً على منح المرأة الحقوق السياسية .

٢ - قوله تعالى : ﴿ ولقد كرمتنا بنى آدم ﴾^(٢) .

وه بنى آدم تشمل النوعين : الرجل ، والمرأة ، على قدم المساواة .

ويناقش هذا أيضاً : بأنه لا ينافى التكريم حرمان المرأة من بعض الحقوق بسبب أو آخر .

١ - من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

٢ - من الآية ٧٠ من سورة الإسراء .

٣- قوله تعالى : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات .. بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ﴾ . ويطيعون الله ورسوله ﴿^(١) .

فهذه الآية تعنى : أن الرجال والنساء شركاء في سياسة المجتمع ، وأن السلطات التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية ليست إلا أوامر بالمعروف ونواهي عن المنكر ، أحياناً بالتشريع والاجتهاد في معرفة الأحكام ، وأخرى بالفصل في الخصومات ، وثالثة بالتنفيذ والإلزام^(٢) .

ويناقش : بأن ولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا تقتضى أن يكون الرجل والمرأة متساويين في كل المراتب ، كما لا يتساوى الرجال في هذه المراتب .

ومن ذلك يتبين لنا : أن الآية لا تدل على المساواة المطلقة بين الرجال والنساء في الولايات العامة^(٣) .

﴿ - قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ، اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل ، لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ﴾^(٥) .

١ - من الآية ٧١ من سورة التوبة .

٢ - مبدأ المساواة في الإسلام ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ . وقد نقله عن الاستاذ الشيخ رشيد رضا - نداء الجنس اللطيف - القاهرة ٦٧ ، ص ٧ .

٣ - الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد : مبدأ المساواة في الإسلام ، ص ٢٢٩ .

٤ - من الآية الأولى من سورة النساء .

٥ - من الآية ١٣ من سورة الحجرات .

تقول الدكتورة عائشة عبد الرحمن :

« وبمقتضى هذه النصوص يثبت كمال إنسانية المرأة ، ويتقرر لها كل مايتعلق بهذه الإنسانية من حقوق » وما تتحمل من تكاليف وتبعات « وإن مناط هذا التكليف فيهما واحد هو العقل »^(١) .

ويضيف الأستاذ محمد عزة دروز :

« وقد أقسم الله في أول تقرير قرآني ، لمبدأ تكليف الذكر والأنثى « في كل ما يتصل بشئون الدنيا والدين ، وأن ذلك يدل على نظرة الله المتساوية لهما »^(٢) .

فيقول عز وجل : ﴿ وما خلق الذكر والأنثى . إن سعيكم لشتى . فأما من أعطى واتقى ، وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى » وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ﴾^(٣) .

المناقشة :

ويمكن مناقشة هذه الآيات ، بأنها وإن وإن قررت المساواة العامة بين الرجل والمرأة إلا أنها لا علاقة لها بالحقوق السياسية ، وليست صريحة فيها ، وإنما هي تتناول أمور التكليف ، وأنها منطوية بالعقل ، ثم إنها تقرر حقيقة وحدة الأصل الإنساني بين الناس ، ولا يترتب عليها تقرير المساواة المطلقة بين الرجال والنساء في تولى الولايات العامة^(٤) .

١ - الدكتور فؤاد عبد المنعم ، المرجع السابق « ص ١٩٧ . وقد نقله عن « المفهوم الإسلامي لتحرير المرأة » محاضرة بالموسم الثقافي للعام الجامعي (٦٦ - ٦٧) بجامعة أم درمان للدكتورة عائشة عبد الرحمن ، ص ٧ .

٢ - محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن والسنة ، والمكتبة العصرية « بيروت ١٩٦٧ » ص ٢٩ .

٣ - الآيات من ٣ - ٧ من سورة الليل .

٤ - الدكتور فؤاد عبد المنعم « المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

■ - قوله تعالى - على لسان الملكة بلقيس ، ملكة سبأ - :

﴿ يا أيها الملأ ، أفتونى فى أمرى ، ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون . قالوا : نحن أولو قوة . وأولو بأس شديد . والأمر إليك . فانظرى ماذا تأمرين ؟ قالت : إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ، وجعلوا أعزة أهلها أذلة ، وكذلك يفعلون ﴾^(١) .

فللمرأة من حصافة الرأى ، وسبر الغور للنفوس ، وعدم الاعتداد بما يديه الأتباع والأشباع ، من إظهار الاعتداد بنفوسهم وقوتهم وعدم الاكتراث بغيرهم .

وإن هذا يدل : على أن المرأة تستطيع أن تدبر الملك وتحسن السياسة^(٢) .

المناقشة :

ونوقش بأن ذكر القرآن لملكة سبأ لا يعنى جواز إمامة المرأة ، لأنه فى معرض الحكاية لا التشريع ، وحتى لو سلم بأنه تشريع ، فهو تشريع من قبلنا ، وليس لنا إلا بدليل ، ولا دليل على ذلك .



١ - الآيات ٣٢ - ٣٤ من سورة النمل .

٢ - الدكتور فؤاد عبد المنعم « المرجع السابق ، ص ١٩٩ نقلاً عن « القرآن والمرأة » للشيخ محمود شلتوت ، ص ٨٧ .

الدليل الثاني : من السنة النبوية

١ - أن الرسول ﷺ أقر للمرأة الحقوق السياسية ، بأن أجاز لها الأمان في السلم والحرب . لأنه قبل أمان « أم هانئ » لأحد الكفار يوم فتح مكة . وكان أخوها « علي بن أبي طالب » يريد قتله . فجاءت النبي فقالت : يا رسول الله زعم ابن أبي طالب أنه قاتل رجلاً أجرته . فقال : « قد أجرنا من أجرته يا أم هانئ »

ويناقش هذا : بأن ما صدر عن الرسول ﷺ بمقتضى الإمامة ، لا يعد تشريعاً عاماً ملزماً ، ثم إن الإجارة ليست من الحقوق السياسية .

٢ - بيعة النساء : أن النبي ﷺ بايع وفد الأنصار في العقبة الثانية . وكان من بينهم امرأتان .

وفي هذا يقول الدكتور فؤاد عبد المنعم : « ففى هذه البيعة ، شاركت المرأة بالعهد السياسى ، على نفسها ، وما لها ، بالدفاع عن مبادئ الإسلام » ورسوله ، وهذا يعنى : . اشتراكها فى الحقوق السياسية^(١) .

المناقشة :

وقد يناقش : بأن هذا الأمر كان استثناء من القاعدة ، فالبيعة التى كان يبايعها النبي ﷺ الرجال ، كانت على الإسلام ، والجهاد . بعكس بيعته ﷺ النساء ، فقد كان يبايعهن على أن لا يشركن بالله شيئاً ، ولا يسرقن ، ولا يزنين . ولا يقتلن أولادهن ، ولا يعصين فى معروف . كما حصل بعد فتح مكة .

١ - مبدأ المساواة فى الإسلام ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

وأجيب عن هذه المناقشة بالآتي :

١ - أنه في فتح مكة لم يكن الموقف موقف دفاع ونصرة ، خصوصاً من أناس يريدون الدخول في الإسلام ، فلذلك كانت بيعة النبي ﷺ الرجال والنساء واحدة .

فقد بايع الرجال على الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وبايع النساء على ذلك ، وزاد فيها الأمور التي ذكرتها آية البيعة ، ولذلك قالت هند بنت عتبة للرسول ﷺ : « والله إنك لتأخذ علينا مالا تأخذه على الرجال » ! .

٢ - أنه مع التسليم باختلاف البيعتين ؛ فإنه لا يعنى ذلك أن الإسلام لا يمنح المرأة حقوقها السياسية ، وعدم مبايعة الرسول ﷺ النساء على الجهاد . لأن الجهاد واجب الرجال في الدرجة الأولى ، وهو من باب الفروض الكفائية .

والمهم عندنا : أن الرسول ﷺ بايع النساء وهذه حقيقة تاريخية ، بنص الآية ، واختلاف طبيعة بيعة النساء عن الرجال لا يغير من الحقيقة شيئاً ، ما دام « مبدأ البيعة » قائماً ، ولهذا يقول الأستاذ ظافر القاسمي :

« إن هذا الواقع التاريخي ، والفقهى ، لا يغير من حقيقة الحكم الشرعى شيئاً ؛ فليس في القرآن الكريم « ولا في السنة النبوية - وهما المصدران الرئيسيان للشريعة - ما يمنع المرأة من أن تشارك الرجل في البيعة » بل نرى العكس في قوله تعالى - في آية بيعة النساء ؛ ﴿ ولا يعصينك في معروف ﴾ . كما نرى في السيرة النبوية أن « دار الأرقم » كانت تجتمع فيها النساء والرجال في مكة .

فما هي الأسباب التي دعت - فيما بعد - إلى استبعاد النساء من البيعة ؟ .

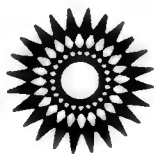
الذى يبدو لى هو أن المجتمع الإسلامى فى الصدر الأول ، كانت تغلب عليه طبيعة الحرب والأعمال العسكرية . فلقد واجه أبو بكر أمرين عسكريين خطيرين ؛ أولهما : حروب الردة . وثانيهما : بعث أسامة إلى الشام . وكانت الحياة العامة فى الصدر الأول : إما حرباً . وإما تهيؤاً للحرب . ولم تكن الحرب من شأن المرأة ، وإن كانت لها فيها مشاركة ، كمداداة الجرحى . والإطعام والسقاية . وإذا شاركت فيها كما وقع فى بعض المعارك - فذلك استثناء لاقاعدة . إن طبيعة المجتمع هذه قد هيمنت عليها شؤون الحرب فى كل شىء ، حتى امتد ذلك إلى البيعة ^(١) .

المناقشة :

وأجيب : بأنه مع التسليم بحق المرأة فى البيعة ، إلا أن غاية ما تدل عليه هو جواز أن تدلى المرأة بصوتها فى الانتخابات . ولا يلزم من حقها فى الانتخاب أن يكون لها الحق فى الولايات العامة .

٣ - عمل الرسول ﷺ بإشارة زوجه « أم سلمة » يوم الحديبية .

ويناقش هذا الاستدلال بما نوقش به الدليل السابق .



١ - الأستاذ ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ ، ص ٢٧٨ . وروى حارثة نقلا عن الطبرى من أن أحد الطالبين بعد أن بايعه الرجال قصد فى اليوم الثانى لبيعة النساء .

الدليل الثالث : الإجماع السكوتي ، والتاريخ

يدل التاريخ الإسلامى : على أن المرأة شاركت بمقدار ما تزودت به من علم ومعرفة . فى الحياة العامة فى عهد الصحابة « من غير اختلاط مريب ، ولاتبرج فاضح .

بل إن المرأة اشتركت فى أكبر عهد سياسى لنشر الدعوة الإسلامية « والدفاع عن أهلها . كما حدث فى بيعة العقبة الثانية .

وبعد وفاة الرسول ﷺ لم ترض فاطمة عن سياسة أبى بكر ، وكف زوجها على عن مبايعة أبى بكر .

وقد كان المسجد مكان الشورى ، وكان يؤمه المسلمون : الرجال « والنساء على السواء .

وكان رئيس الدولة يعلن تشريعاته أو مقترحاته من المنبر ، ولكل فرد سواء كان رجلاً أو امرأة أن يناقشه ، ومثاله : اعتراض امرأة من قریش على عمر - رضى الله عنه - فى مسألة الصداق ؛ فهذه امرأة تحضر مع إخوتها وأخواتها إلى المسجد الجامع - وقد كان مصلى وداراً للشورى والسياسة - وتشارك مع أهل الحل والعقد برأيها « فيأخذون به ، من غير أن ينكر عليها فى ذلك « مما يعتبر إجماعاً سكوتياً منهم على جواز مشاركة المرأة فى الحياة العامة^(١) .

ورأينا عائشة - رضى الله عنها - تشارك فى أمور السياسة « والحكم « إلى حد الخروج على رأس الجيش لقتال « على » ، وكذلك دور « نائلة » زوج

١ - مبدأ المساواة « المرجع السابق ، ص ٢٠١ نقلاً عن « نداء للجنس اللطيف » للشيخ محمد رشيد رضا ، ص ٨ .

الخليفة الثالث - في شئون الحكم ، عن طريق إشاراتها على « عثمان » - رضى الله عنه - وقبول عثمان لذلك .

وقد كان لنائلة دور كبير « ضد على بن أبي طالب » إذ أرسلت إلى معاوية بالشام قميص زوجها مخضباً بالدماء « فاجتمع أكثر من خمسين ألفاً ، مطالبين بالثأر ، بعد أن استمعوا للخطاب المرسل مع القميص » وكان الخطاب يتضمن نقد السياسة العامة .

وكان للخليفة الرابع « على بن أبي طالب » نصراء من النساء ، يشاركه في الدفاع ، ويمدونه بالسلاح والمال والطعام والسقاء ، وكن في ذلك أنجح من الرجال لقدرتهم على الخفاء^(١) .

وقد مر بنا استشارة عبد الرحمن بن عوف للنساء ، في أمر الخليفة الثالث ، ومر أيضاً مسألة تولية أم الشفاء الحسبة في السوق .

فهذه السوابق - على قلتها - دليل على جواز مشاركة المرأة في الحياة العامة وسياستها .

ودليل على منحها الحقوق السياسية « وهى تشمل : حقها في الانتخاب وعضوية مجلس الشورى ، وكذلك باقى الولايات العامة » إلا ما استثناه النص من هذه الولايات وهى « الإمامة العظمى » .

ويناقش : بأن موقف السيدة عائشة - رضى الله عنها - هو اجتهاد منها « وأن سكوت الصحابة لا يعتبر إجماعاً منهم ، لاحتمال أنهم سكتوا احتراماً لمنزلتها . وأجيب : بأنه مع التسليم بذلك « فسكوت الصحابة دليل على الجواز » لأنهم لايسكتون على منكر « مهما كانت منزلة من قام به .

١ - مبدأ المساواة المرجع السابق ، ص ٢٠٣ نقلاً عن « المرأة العربية » للأستاذ عبد الله عفيفى ١١٨/٢ وما بعدها .

أدلة القائلين بأن المجتمع لم يتهياً لمزولة المرأة الحقوق السياسية وهذه الأدلة كالآتي :

الأول : أن ممارسة هذه الحقوق تستلزم من المرأة أن تتفرغ لها ، وتختلط بالأجانب ، وتسافر وحدها ، فهذه الأمور تجعل من العسير على المرأة أن تمارس حقوقها السياسية في ظلها ، فالخير لها ولأسرتها ، وللمجتمع . أن تتفرغ لشئون الأسرة . وتهتم بها . لذلك يقول الدكتور مصطفى السباعي (١) :

« فإن أعلن بكل صراحة ؛ أن اشتغال المرأة بالسياسة يقف الإسلام منه موقف النفور الشديد ، إن لم أقل موقف التحريم ، لالعدم الأهلية ، بل للأضرار الاجتماعية التي تنشأ عنه ، وللمخالفات الصريحة لأداب الإسلام .
المناقشة :

ويجاب عن ذلك : بأن المرأة العربية شاركت في الحياة العامة بمقدار ما تأهلت . فكانت تختلط بالرجال ، وتساهم في مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة ، في الجاهلية ، وفي صدر الإسلام .

وهناك شواهد كثيرة على خروج المرأة في صدر الإسلام ، منها أن سمراء بنت نهيك الأسدية - وقد ادركت رسول الله - كانت تتمر في الأسواق . وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر . وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها .

١ - في كتابه « المرأة بين الفقه والقانون » ، الطبعة الثانية ١٩٦٢ . منشورات المكتبة العربية بحلب ، ص ١٦١ .

وأن خولة بنت ثعلبة كانت توجه النصيح لعمر بن الخطاب في الطريق العام^(١)

ولم يستلزم من ممارسة المرأة لحقوقها أضراراً اجتماعية ، ولا مخالفة لأداب الإسلام .

ونحن نقول : إنه من الممكن أن تمارس المرأة حقوقها في حدود القواعد الشرعية المقررة .

وهكذا ، فإن الاجتماع جائز في ميادين العبادة ، والعلم ، والجهاد ، والعمل مع الالتزام بالأداب الإسلامية^(٢) .

وأما مسألة الخلوة ، والسفر من غير محرم ، فليست شرطاً في ممارسة هذه الحقوق ، إذ أنه من الممكن أن تمارسها دون خلوة محرمة ، أو سفر من غير محرم .

وأما مسألة كشف المرأة عن غير ماسمح الله لها ، فهذه يكون علاجها بمطالبتها بالاحتشام الشرعي ، وليس بمنعها عن حقوقها ، فهذه مسألة وتلك مسألة .

١ - مبدأ المساواة المرجع السابق ، ص ٢٣٤ نقلاً عن ابن عبد البر « الاستيعاب في معرفة الصحابة » ١٧٦٣/٤ و ١٣٨١ .

٢ - ولا ينافي ذلك تخصيص أماكن معينة للنساء . ففي المجالس النيابية ومجالس العلم والدراسة والعمل يخصص لمن صفوف معينة وكذلك في وسائل النقل ، بل ويجب هذا الأمر ولنا دليل في تخصيص أماكن معينة للنساء في العبادة .

الثاني : أن الأخلاق لم ترتفع بعد في المجتمع الحديث ، إلى ذلك المستوى الذي ينشده الإسلام « بحيث يغدو مستطاعاً أن تزاو المرأة حقوقها السياسية مع المحافظة على تعاليم الإسلام وآدابه »^(١) .

وهذا يذكر في معرض الرد على القائلين : بأن المجتمع الإسلامي - في العصر الأول - كان يبيح للمرأة أن تشارك في الحياة الاجتماعية العامة .
المناقشة :

يناقش الدكتور عبد الحميد متولى هذا الرأى ، بقوله : « إن البحث فيما إذا كانت أحوال المجتمع - سواء من الناحية الأخلاقية « أو الاجتماعية أو السياسية - تسمح أو لا تسمح بالأخذ بنظام معين من الأنظمة ،

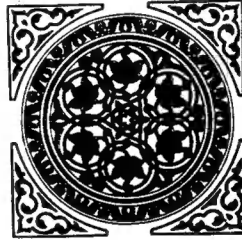
إن مثل هذا البحث لا يدخل في دائرة اختصاص علماء الدين وحدهم ، إنما هو من اختصاص جميع المعنيين بالشئون العامة للبلاد .

وحين يعالج علماء الدين ، أو القانون ، مثل هذا البحث ، فإنما يعالجونه بصفتهم مواطنين ، أو بصفتهم من المفكرين الباحثين في الشئون العامة ، وبصفتهم من المصلحين^(٢) .

١ - الدكتور عبد الحميد متولى - المرجع السابق « ص ٨٨٨ حيث أشار إلى مؤلف البهي الخولى « المرأة بين البيت والمجتمع » ، ص ١٤٤ حيث يقول : « إننا قررنا ما قررنا من حقوق المرأة السياسية لبيان الحكم الشرعى فقط » أما مزاولته والأخذ به فإن المجتمع عندنا لم يتهياً له بعد « وحين تشيع الثقافة بين الرجال والنساء ويرتفع مستوى الخلق ويتطور العرف والوعى « وتوجد المرأة الفاضلة المنشودة فلا حرج أن تبأشر ما قرر لها الإسلام من حق » .

٢ - الدكتور عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ٨٩٨ .

وعلى ذلك - فإن المسألة ينظر إليها كمسألة اجتماعية ، أخلاقية ، سياسية
وتعالج في ضوء تعاليم الإسلام ، ومبادئه العامة ، في هذه المجالات .
ولذا ، فإن الذى يقرر صلاحية المجتمع لممارسة المرأة حقوقها
السياسية .. إنما هم أهل الاختصاص في شؤون المجتمع المختلفة .
ولكن يجب التنبيه إلى أن العلاج الاجتماعى لا يكون بحبس المرأة ، ومنعها
من مزاوله حقوقها السياسية ؛ انتظاراً إلى أن يصلح المجتمع ، بل إن مشاركة
المرأة نفسها فى الحياة الاجتماعية والسياسية ، عامل من عوامل العلاج
المطلوب .



أدلة الفریق الثالث

وهؤلاء يرون : أن مشكلة الحقوق السياسية للمرأة ليست مشكلة دينية أو قانونية ، وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية ، يتقرر فيها الرأي ، تبعاً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، في مكان وزمان ما ، مع مراعاة ما تقتضيه قواعد العدالة . وهم يقولون : « إنه لا يوجد هناك حكم شرعى يحرم منح المرأة حقوقها السياسية ، وقد ثبت ذلك بمناقشة أدلة الفريقين ، فالمسألة اجتهادية » .

يوضح الدكتور عبد الحميد متولى هذا الرأي قائلا :

« إنه يعد وضعاً خاطئاً . . أن نحاول حل هذه المشكلة على أساس أنها مشكلة دينية ، أو انها مشكلة قانونية ؛ وكذلك يعد وضعاً خاطئاً . . أن نحاول حلها على ضوء نزعة التقليد للغرب ، أو على هدى الفكرة القائلة : بأن الأخذ بمبدأ منح المرأة حق الانتخاب مثلاً ، هو دليل على الأخذ بسنة التقدم .

وكذلك يعد وضعاً خاطئاً للمسألة . . أن نحل بناء على ما تقتضى به طبيعة الأنوثة لدى المرأة ، ووظيفتها الأساسية ، وهى الأمومة ، لأننا حين ننظر إليها من هذه الزاوية فإننا ندخل بها في ميدان علم النفس .

ويتهى الدكتور « عبد الحميد متولى » إلى أن الوضع الصحيح للمسألة أنها مشكلة اجتماعية ، سياسية ، يجب أن نلتمس حلها على ضوء ظروف البيئة الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وتيار الرأي العام السائد ، ومبادئ العدالة والإنصاف^(١) .

١ - الدكتور عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ٨٩٨ - ٩٠٩ .

المناقشة :

انه مع التسليم بأن المسألة مسألة اجتماعية وسياسية وأخلاقية ، ولكننا إذ نلتمس حلها فلا يمكن أن يكون ذلك بعيداً عن القواعد ، والمبادئ الإسلامية ، المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية .

ولا يكفي أن نقول : إن الحل المطلوب يكون على ضوء ظروف البيئة الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وتيار الرأي العام السائد ؛ فلا يمكن أن نطلق هذا القول ، مجرداً عن الضوابط الدينية في هذه المجالات .
ولذلك ، فنحن نضيف : أن المشكلة مشكلة اجتماعية ، وسياسية ، نلتمس حلها على ضوء المبادئ الإسلامية في المجتمع ، والأخلاق ، والسياسة ، والاقتصاد .

ويجب أن لا يغيب عن البال أن الإسلام يرى : أن واجب الزوجة الأساسي رعاية البيت ، وأن علاقة الرجل بالمرأة علاقة التعاون والتكامل لا (المماثلة) كما هي الحال في الحضارة الغربية .

وبناء على ذلك ، فإن مجال عمل المرأة الزوجة الأساسي هو البيت ، وليس معنى ذلك : أنها لا تصلح لغير هذه المهمة ، بل لأنها هي الأصلح في هذا المجال .

ونرى في المبادئ الأساسية المتعلقة بعلاقة الرجل بالمرأة ما يؤيد « فلسفة التكامل » الإسلامية ، وتتمثل هذه المبادئ في :

- ١ - وجوب إنفاق الرجل على الأسرة ، من حيث المبدأ ، وأن عمل المرأة المتزوجة في خارج البيت ليس واجباً عليها ، بل هو تبرع منها .

- ٢ - اختلاف أحكام الموارث بين الرجل والمرأة .
- ٣ - الأحكام المتعلقة بالاحتشام الشرعى ، والخاصة بالمرأة دون الرجل .
وهذه لابد من مراعاتها فى المجال الاجتماعى .

الخلاصة :

وننتهى إلى أن مسألة « الحقوق السياسية للمرأة » أمر مقرر فى الإسلام وإذا كانت مسألة « إمامة المرأة » أو رئاستها للدولة الإسلامية ، موضع خلاف طويل ، فإن بقية الحقوق السياسية ، كحق الانتخاب ، وحق الاستفتاء ، وحق الترشيح لعضوية مجلس الشورى ، أمر جائز .

بل هو يدخل فى باب الواجب الكفائى ، لأنه من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

